الجمهوري التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قفصة

المعهد العالي للعلوم الإجتماعية

والتربية بقفصة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

ينظمان الندوة العلميّة الدوليّة الأولى حول

التعليم العمومي في تونس والجزائر

المكاسب والواقع والتحديات

تاريخ الندوة

05 و 06 ديسمبر 2024

تنسيق

أ. مصطفى منصور / أ. ذاكر سيلة / أ. عبد السلام شعبان

التعليم العمومي في تونس والجزائر

المكاسب والواقع والتحديات

الورقة العلمية

شكّل التعليم في تونس والجزائر منذ الاستقلال أولويّة وطنيّة مطلقة، إذ بوّأته الدولة صدارة اهتمامها إدراكا منها أنّ بناء مستقبلها يمر حتما بالمدرسة لتكوين شبابها تكوينا عصريا يستجيب لمتطلبات مجتمع يتطلّع إلى الرقي والتّقدم. ولئن سمحت التشريعات التربوية ببعث مؤسسات للتعليم الخاص، فإنّ التعليم العمومي شكّل دائما الأداة الرئيسية لنشر المعرفة وتحديث المجتمع، فحظي في كل مراحله باهتمام مخصوص وسخّرت له الدولة الجانب الأوفر من إمكانياتها[1].

مكّنت هذه الخيارات "مدرسة الجمهورية" والتعليم العمومي عبر العقود الماضية من تحقيق عديد المكاسب، أهمّها على الإطلاق كسبت رهان التمدرس الذي وصل في تونس على سبيل المثال إلى أكثر من 99 % بنسب متقاربة بين الجنسين بعد أن كان لا يتجاوز 14 % غداة الاستقلال. إضافة إلى إمداد دولة الاستقلال الفتيّة والإدارة بكفاءات هي في أمسّ الحاجة إليها ممّا أتاح تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإطارات والموارد البشرية في كل الميادين.

ساهمت هذه الأهداف، التي خطّطت لها التشريعات التربوية التي وقع سنها منذ السنوات الأولى للاستقلال، في إحداث ثورة اجتماعية مسّت جميع الفئات وشملت كل المناطق، حيث انتشرت المؤسسات التعليمية العمومية (الابتدائية والثانوية) في كل ربوع تونس والجزائر حتى النائية منها، وفي تحويل الدراسة إلى مصعد اجتماعي للأسرة والطريق المثلى للرقي الاجتماعي والتقدم.

هذا وقد حقّق النظام التربوي في تونس والجزائر عديد المكاسب الأخرى أهمّها:

- تراجع الأمّية الذي تدعّم في إطار مشروع تعليم الكبار وفي إطار الانخراط في برنامج "التربية للجميع" وتجسيدا لمبدأ "التعلم مدى الحياة".

---

[1] بلغت ميزانية " كتابة الدولة للتربية القومية " في تونس خلال السنة الدراسية 1963 -1964 نسبة قياسية ب24,76 بالمائة من ميزانية الدولة أي حوالي الربع. كما بلغت ميزانية وزارة التربية سنة 2024 نحو 7 .91 مليار دينار تمثل حوالي 15 بالمائة من ميزانية الدولة كما بلغت ميزانية وزارة التعليم العالي حوالي 2277 مليون دينار تمثل حوالي3.81 بالمائة من ميزانية الدولة.

- اتخاذ عديد الإجراءات للتجسيد الفعلي لمبدإ مجّانية التعليم والزاميّته، وهذا ما جاء به مثلا قانون الإصلاح التربوي بتونس لسنة 1991 إضافة إلى تركيزه المدرسة الأساسية وإقراره التمدرس الإجباري إلى سن 16 تماشيا مع المعايير الدولية.
- التجسيد الفعلي لمبدأ المساواة بين الجنسين.
- التطوّر الملحوظ لعدد المؤسسات التربوية ولعدد المنتفعين بالتعليم.
- تتالي التشريعات التربوية لمواكبة المستجدات، وآخرها قانون الإصلاح التربوي في تونس لسنة 2002 الذي اعتبر التلميذ محور العملية التربوية[2]، و الذي بني على عديد المبادئ بغية تعصير النظام التربوي وتطوير قدرة المدرسة على الاستجابة إلى طلبات المجتمع. من أهمّها اعتماد مقاربات تدريس تجديدية مثل المقاربة بالكفايات و اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC) في خدمة أنشطة التعليم والتعلّم، والعمل على تحقيق مبدإ العدالة بين الجهات والفئات فيما يخصّ فرص النجاح والرفاه البيداغوجي. (le confort pédagogique)

كل هذه المكاسب التي راكمها التعليم العمومي طيلة عقود على أهمّيتها، لا يمكن أن تحجب على المهتمّين بالمسألة التربوية عديد الهنات والنقائص التي كشفتها نتائج التلاميذ في الامتحانات الوطنية ونتائج بعض تلاميذنا في التقييمات الدولية على غرار Piza وTeams، وخاصّة التقييمات الداخلية والخارجية التي خضع إليها النظام التربوي في تونس والجزائر ومن أبرز هذه النقائص:

- ضعف أداء المنظومة التربوية من ناحية الجدوى والمردودية الذي لا يتوافق مع حجم الإنفاق العمومي المخصّص لها. وهذا الضعف يبرز في مؤشرين أساسيين هما: ارتفاع نسبتي الرسوب والانقطاع وتفشي ظاهرة التسرّب المدرسي التي تعني كل انقطاع عن الدراسة قبل نهاية سن التمدرس الإجباري أي قبل سن 16.
- ضعف مكتسبات التلاميذ في اللغات والرياضيات التي كشفتها مشاركة تلاميذنا في التقييمات الدولية خاصة Piza و Teams .
- التفاوت بين المؤسسات التعليميّة وبين الجهات فيما يخصّ نسب النجاح والرسوب وفيما يخص "**الرفاه البيداغوجي**".
- اهتراء البنية التحتية للمؤسسات التعليمية العمومية في كل المراحل.
- تراجع الثقة لدى الأسر في قدرة التعليم العمومي على ضمان مستقبل أبنائهم وهذا ما يترجمه الإقبال المتزايد على التعليم الخاص وتزايد مؤسساته[3].
- تراجع ترتيب الجامعات التونسية والجزائرية في الترتيب العالمي بشنغهاي.

---

[2] الفصل الثاني من القانون التوجيهي للتربية والتعليم جويلية 2002

[3] تطور عدد المدارس الخاصة المرخّص لها بالنشاط من طرف وزارة التربية في تونس من 100 سنة 2010 إلى 724 سنة 2023، كما ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي المرخص لها من طرف وزارة التعليم العالي في تونس من 74 سنة 2019 إلى 84 سنة 2023. راجع: وثيقة "التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام " السنة الجامعية 2018-2019 إعداد مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة

- بروز عديد الأصوات التي تدعو إلى إعادة تقييم جدوى نظام أمد.

إنّ هذه النقائص ينضاف إليها تحدّي ملائمة المدرسة التونسيّة والجزائرية للتحولات المرتبطة بالعولمة ومجلوبات الثورة الاتصاليّة والتكنولوجيّة وضرورة التقيّد بضوابط الجودة والمرودية والنجاعة حسب المعايير الدولية. تجعل التعليم العمومي بعد أكثر من نصف قرن من المكاسب والصعوبات وما راكمه من إصلاحات تربوية متعاقبة، أمام حتمية القيام بوقفة تأمّل وتفكير لتقييم منظومتنا التربوية وفتح حوار وطني يستدعي كل الفاعلين والمتداخّلين في الشأن التربوي من اجل بناء تصوّر مشترك للإصلاح التربوي المنشود. ويأخذ في الإعتبار مكانة التعليم العمومي في بلدينا كرافعة اجتماعية ورافد مهم للجهد التنموي (اعتماد الأمم المتحدة منذ التسعينات على مؤشر التنمية البشرية IDH الذي يأخذ بالاعتبار الجانب التربوي ونسبة التّمدرس في ترتيبه وإدراج التعليم الجيّد كهدف رابع ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة السبعة عشر)[4]. كما يجب على هذا الإصلاح أن ينطلق من النقائص والهنات المسجّلة ويستجيب للرهانات المنتظرة للارتقاء بالمدرسة العمومية و بمنظومتنا التعليمية والتربوية، مستأنسا في ذلك بالتجارب الرائدة عربيا ودوليا وبالمداخل والمقارنات المعتمدة في إصلاح المنظومات التربوية.

هذا الإصلاح الذي يجب أن يكون شاملا متماهيا مع تعقيدات المنظومة التربوية ويجب أن يتبنى **مقاربة منظومية Approche systémique** ويشمل بالضرورة المناهج والمقررات والمقاربات وملمح المتخرج والمحطات التقييمية والحياة المدرسية والشُعَبْ العلمية ومسالك التوجيه والعلاقة بالاقتصاد الوطني وحاجاته التشغيلية. ونجد ترجمة لوعي المجموعة الوطنية بضرورة النهوض بالمنظومة التربوية والرفع من مردودية التعليم العمومي في ما جاء في دستور 2022 بتونس في الفصل المائة والخامس والثلاثون من إحداث لمجلس أعلى للتربية، يتولى إبداء الرأي في الخطط الوطنية الكبرى في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي و التكوين المهني وأفاق التشغيل. ولا شكّ أنّ إحداث هذا المجلس سيوفّر إطارا ملائما لبلورة رؤية وطنيّة للإصلاح التربوي بما ينعكس ايجابيا على أداء ومردودية التعليم العمومي.

في هذا الإطار يمكن الاستئناس بالمحاور التالية لتأثيث المداخلات الراغبة في المشاركة في هذه الندوة:

- **تقييم المكتسبات والانجازات التي راكمها التعليم العمومي بتونس والجزائر في كل مراحله على مدى أكثر من نصف قرن.**
- **قراءة تقييمية في مختلف الإصلاحات التربوية منذ الاستقلال وتشخيص واقع المنظومة التعليمية العمومية ورصد أهمّ الهنات والنقائص التي تعيقها وتحدّ من مردوديتها.**
- **اقتراح مداخل ومقاربات وتصوّرات للإصلاح التربوي القادم.**
- **الجودة في التعليم: المعايير، التصنيف، الاختبارات الدولية.**

[4] اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

- **الإدارة المدرسية: دورها في تطوير العملية التعليمية**

شروط المشاركة

يُرجى من الذين يرغبون في المشاركة في هذه النّدوة الدّولية الأخذ في الاعتبار الشّروط التّالية:

- أن يكون البحث أصيلا لم يسبق نشره أو تقديمه ضمن ملتقى علمي آخر.
- أن يستجيب البحث للمقتضيات العلميّة والمنهجيّة وأن يتّسم بالجدّة والعمق.
- ألاّ يمثّل البحث جزء من دراسة قُدّمت سابقا لنيل درجة علميّة (ماجستير، دكتوراه ...)
- أن يلتزم المشارك بمواعيد تقديم الملخّصات والبحوث كاملة.

ملاحظة: سوف يتمّ نشر المداخلات ويتمّ قبول المقال وفق رأي لجنة علميّة لها صلاحيّة الفرز بعد فعاليّات النّدوة.

مواعيد هامّة

- آخر أجل لاستلام ملخّصات البحوث: يوم 20 سبتمبر 2024.

- موعد إبلاغ الباحثين بقبول مقترحاتهم : من 01 إلى 10 أكتوبر 2024.

- آخر موعد لإرسال الأعمال كاملة : 25 نوفمبر 2024.

-فترة انعقاد الندوة: 5 و 6 ديسمبر 2024.

يُرجى من الأستاذة الأفاضل إرسال مقترحات المشاركة على البريد الإلكتروني التالي:

colloquegafsasouf@gmail.com